تقرير

السلطات المحلية في "إسرائيل"
بين الفساد والتمييز العنصري ضد العرب

جلال رمانة
مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية
2017

العنوان: السلطات المحلية فى "إسرائيل" بين الفساد والتمييز العنصري ضد العرب

السلسلة: تقارير

الكاتب: **جلال رمانة**

الشهر/ السنة : مايو/2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

يعتبر الفساد الإداري في أجهزة السلطة المختلفة تهديدًا حقيقيًا على حصانة القانون في الدولة، لأنه يؤدي إلى فقدان الجمهور للثقة التي أولاها لمن تم انتخابهم، وبالتالي يؤدي إلى تقويض أحد أهم أركان النظام الديمقراطي؛ فيصبح الفساد مهددًا لجميع مناحي الحياة: الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فإستراتيجيًا يصبح الفساد خطرًا على الأمن القومي في الدولة.

وكذلك فإن تداخل الصلاحيات بين الأجسام الحكومية المختلفة يؤدي إلى الترهل والتوتر، وأحيانًا إلى الفساد، إذ إن تداخل الصلاحيات يؤدي إلى أزمات تراكمية، والمواطن لا يهمه الترهل والفوضى الإدارية، بل يهمه الحصول على الخدمة.

في "إسرائيل" وحتى العام 2015، صُنفت السلطات المحلية على النحو التالي: 76 بلدية، و125 مجلسًا محليًا، و54 مجلسًا مناطقيًا قد يضم المجلس أكثر من منطقة معا- (مكتب الإحصاء المركزي، 2016) . يعتبر تولي منصب رئيس السلطة المحلية، أو على الأقل تولي عضوية المجلس المحلي، مرحلة مرور لعضوية الكنيست، ففي الكنيست الثامن عشر فاز بعضوية الكنيست 19 ممن كانوا رؤساء للسلطات المحلية، وفاز 21 ممن كانوا أعضاء في مجالس محلية، هذا معناه أن ثلث أعضاء الكنيست جاؤوا من خلفية السلطة المحلية، وأيضًا تولى وزراء سابقون رئاسة بلديات كبيرة كروني ميلو لبلدية تل أبيب وإيهود أولمرت لبلدية القدس (المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2012)

العلاقة الهرمية هي التي تحكم العلاقة بين الحكومة والسلطات المحلية بسبب عدم وجود تشريع يحدد العلاقة بين الطرفين لعدم وجود دستور، فالسلطة المحلية هي امتداد للأحزاب السياسية، وتتعدى صلاحيات رئيس السلطة المحلية الدور الإداري إلى الدور السياسي أيضًا، فلأن الأقسام المختلفة في السلطة المحلية تتبع للوزارات المختلفة فإن الوزارات تسعى لتطبيق الخطط العامة دون الاكتراث للاحتياجات المحلية، ومن هنا ينبع التوتر أيضًا، فبالرغم من افتراض الاستقلالية في العمل للسلطة المحلية إلا أن الصلاحيات الممنوحة مصدرها الوزارات وخصوصًا فيما يتعلق بتمويل المشاريع والبرامج.

إن السلطة المحلية في "إسرائيل" تعتبر ضعيفةً، مقارنةً مع السلطة المحلية في الدول الغربية التي تعتبر فيها السلطة المحلية مساوية للحكومة، كما في هولندا والسويد. (-كنا، 2005)

"إسرائيل" معروفة باعتبارها الدولة التي تتركز فيها السلطة السياسية بشكل كبير في المؤسسات المركزية، فصغر حجم البلاد والإرث الإيديولوجي اليهودي يفرض على من يتخذ القرار في "إسرائيل" أن تبقى الأمور بيد الحكومة، والسلطات المحلية تقوم بأربع مهمات:

- توفير وإدارة الخدمات الحكومية.

-ا ستثمار العمل السياسي الحكومي مع الجمهور مباشرة.

- تعزيز قنوات الاتصال بين الحكام والمحكومين.

- الحفاظ على التنوع السياسي ليكون مكملاً لدور الكنيست.

يلاحظ المتابعون للشأن الإسرائيلي أن الفساد أصبح ظاهرة تزداد سنةً بعد سنة، الفساد يشمل كبار رجالات الدولة: رؤساء وزراء، رؤساء، وزراء، كبار ضباط الجيش، قضاة، رؤساء بلديات، ويحسب للشرطة الإسرائيلية وللجهاز القضائي في "إسرائيل" متابعة قضايا الفساد، وتتم المحاسبة، وما وجود إيهود أولمرت –رئيس الوزراء السابق - في السجن الآن إلا دليل على ما نقول. والهدف الرئيس من متابعة الفساد الحفاظ على ثقة الجمهور بالدولة وأجهزتها. ففي العام 2016 صنفت "إسرائيل" في المكان 32 ضمن قياس الفساد العالمي بعلامة 61، بينما كانت تحتل المكان 37 في العام 2014 بعلامة 61 من بين 168 دولة، وصنفت "إسرائيل" في المكان الثالث ضمن دول الشرق الأوسط بعد قطر والإمارات. (ادتو، 2016)

إن الفساد في السلطات المحلية في "إسرائيل" بات يشكل ظاهرة، وبالتالي أصبح هذا الموضوع يحتل مكانة أولى في الإعلام الإسرائيلي، وخصوصًا أن الوصول للكنيست، غالبًا، ما يمر بالسلطة المحلية، ويحتل رؤساء البلديات، وخصوصاً الكبرى منها، مكانةً مهمة في المجتمع تكاد تسبق أحيانًا مكانة أعضاء الكنيست، ومن هنا يكمن السبب وراء التركيز على السلطات المحلية. بالإضافة إلى الرغبة في كسب مبالغ من المال استغلالاً للمنصب

مما يؤدي إلى انتشار الفساد. تصف أيلا فنريف عبر الصحيفة الاقتصادية "غلوبس" الفساد في السلطات المحلية بأنه الفيروس المعدي، فقد كثر الإعلان عن اعتقالات واشتباهات وتقديم لوائح اتهام ضد رؤساء البلديات والسلطات المحلية. (فنريف، 2013)

ولعل أبرز وأخطر ما تم كشفه من فساد في السلطات المحلية، وعلى طول تاريخ الدولة هي قضية :"هولي لاند" والتي أدين فيها رئيس الوزراء إيهود أولمرت عندما كان يشغل منصب رئيس بلدية القدس -إضافةً إلى قضايا فساد أخرى- وعندما أدين في ظل حكم نتنياهو؛ تبجح موشيه لحياني رئيس بلدية بيت يام قائلاً "إن نتنياهو قد دمر الدولة والوحيد الذي يستطيع منافسته وهزيمته أنا وبعد ذلك أذهب إلى ترميم الدولة كما رممت بيت يام"، واعتُقل لحياني بعد هذا التصريح بتهمة الفساد (افنيري، 2016)

ولأن انتشار الفساد في "إسرائيل" بات يشكل خطرًا حقيقيًا على الدولة انصب الباحثون والحقوقيون منهم لتقديم التشخيصات لهذه الظاهرة؛ والتي تزداد سنةً بعد سنة، حتى أن الباحث دورون نبوت من المعهد الديمقراطي للديمقراطية أرجع أحد أسباب انتشار الفساد إلى عدم حل الصراع اليهودي العربي الفلسطيني الذي يعيق نشر مبادئ الديمقراطية في "إسرائيل". (نبوت،2012)

إن العلاقة بين الأجسام البيروقراطية متمثلةً في المجالس البلدية والمستوى السياسي، في "إسرائيل"، يشوبها دائمًا التوتر، مما يؤدي إلى عدم توضيح الصلاحيات الممنوحة لهذه القيادة في منطقة الصلاحيات، مما يؤدي إلى أزمات كثيرة، الشيء الذي يسهل الاتهام بالفساد تداخل الصلاحيات والرغبة في توسيع رقعة تقديم الخدمات هو الذي يجعل تعريف المجالس المحلية الخالية من الفساد مسألة ليست واضحة.

ومن الأمثلة على تداخل الصلاحيات الملاجئ، فتجهيز الملاجئ يعتبر مسألةً أمنيةً من صلاحيات الدولة –وزارة الدفاع- فيمكن للمجلس المحلي أن يولي نفسه صلاحية المتابعة، ويمكن عند الإهمال أن يتهم كل طرف الآخر بالتقصير، ويمكن للمجلس المحلي أن يستخدم الميزانيات المخصصة من الدولة لهذا الهدف لهدف آخر نزولاً عند رغبة السكان، فالمجلس المحلي يعتبر وكيلاً للجمهور الناخب وللدولة في الوقت نفسه، وليس بالضرورة أن يلتقيا، فتبدأ الاتهامات المتبادلة، وخصوصًا عند إجراء التحقيقات الصحافية. وأيضًا التوتر ينشب في لجان التخطيط والبناء، فيمكن للجنة التخطيط والبناء التابعة للمجلس المحلي أن تبادر إلى مشروع استثماري، ويمكن من خلال ذلك أن يتسرب الفساد. (نبوت، 2013)

ومن الأمثلة على عدم توضيح الصلاحيات، أن وزير الداخلية أرييه درعي قد رفض مشروعًا يلزم السلطات المحلية بالعمل ضمن إشراف الدائرة الحكومية لحرية المعلومات من أجل زيادة الشفافية في السلطات المحلية، والمشروع يلزم السلطة المحلية بالرد كتابيًا على أي مواطن أو ساكن يطلب الاستفسار عن أي معلومة مما يمكن أي صحافي أن يجري أي تحقيق يخص عمل السلطة المحلية. (فولبر، 2016)

الوزير أرييه درعي، أصلاً، حكم على قضايا فساد وعاد للعمل السياسي بعد خروجه من السجن، ويوجد العديد من السلطات المحلية يديرها أعضاء من شاس، فلا يرغب الوزير بالتضييق خوفًا من تقليل الإفادة لصالح الحزب.

ذكر ملحق ذي ماركر الاقتصادي أن العام 2013 قد شهد 60 حالة تحقيق مع رؤساء بلديات، وبالرغم من ذلك يُعاد انتخابهم مرة أخرى. (شخطر، 2013)

يقول المحامي اليعاد شارغا مؤسس الحركة من أجل نقاء السلطة "إن الحديث يدور عن ظاهرة خطيرة وباتت تشكل خطرًا وجوديًا على "إسرائيل"، فالفاسدون مثل الخلايا السرطانية حيث يجدون أرضية خصبة في السلطات المحلية (فنريف،2013).

أسباب تفشي ظاهرة الفساد

الفساد ظاهرة في كل دول العالم ولكن "إسرائيل" ما يميزها أن الظاهرة في ازدياد، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، منها:

1- تركيز الصلاحيات، وخصوصًا صرف الأموال، بيد الرئيس:

يقول عضو المجلس البلدي لرمات هشارون عيدان لمدان: "إن الرئيس مثل الملك – وذلك حسب القانون". (شخطر، 2013).

2- عدم توضيح صلاحيات مراقب البلدية:

تقول المراقبة العامة لبلدية تل أبيب حيه هورفيتش "حسب القانون يتم تعيين المراقب بعد موافقة 75% من أعضاء المجلس، ويتحدد راتبه من قبل الرئيس، وغالبًا ما يتم تعيينه جزئيًا (نصف وظيفة أو ربع وظيفة)، المعضلة في طبيعة عمل المراقبين أن صلاحياتهم غير واضحة وترتبط، مباشرةً، مع الرئيس، وغالبًا لا يخصص له مكتب مستقل ". (شخطر، 2013)

3- عدم حزم وزارة الداخلية:

بالرغم من أن وزارة الداخلية هي الجسم الحكومي المسؤول عن السلطات المحلية، إلا أنها تفضل عدم التدخل المباشر، وذلك لتراكم النواقص في التشريع، والأمر بات يتطلب تشريع أنظمة جديدة من الأساس. (شخطر، 2013)

4- ضعف الانتماء القومي:

كان من النادر أن يتم اكتشاف حالة فساد في السبعينيات وما قبلها في "إسرائيل"، حيث كان المجتمع الإسرائيلي ملتفًا حول الفكرة الصهيونية ومخلصًا لها، وعندما تم اكتشاف قضية الفساد التي تخصّ الجنرال من سلاح الجو الإسرائيلي رامي دوتان في السبعينيات لتلقيه رشوة من شركات أمريكية؛ شعر المجتمع الإسرائيلي بزلزال لا يصدق: أيوجد هذا بيننا؟، واليوم أصبحت قضايا الفساد التي تخصّ كبار موظفي الدولة تملأ وسائل الإعلام، ونعزو ذلك إلى ضعف الانتماء للفكرة.

ومن هنا تم الإعلان في العام 2005 عن إقامة معهد للاستشارات القضائية لأعضاء المجالس المحلية لإرشادهم قانونيًا وإعلاميًا لكيفية التصرف عند الاشتباه بممارسة الفساد من قبل الرئيس أو الموظفين. وقد جاءت هذه المبادرة من قبل المستشار القانوني للحكومة مني مزوز لأن الوزارات المختلفة باتت عاجزةً عن متابعة حالات الفساد المنتشرة؛ وذلك لانتشار الصلاحيات وتنوعها؛ ولوجود المبالغ الضخمة بين أيادي المسؤولين فيها، وخصوصًا لمن لهم علاقة بالعطاءات ولجان التخطيط والبناء (فيشكين، 2014).

ومن شدة انتشار الظاهرة والشعور بالقلق، طرحت القناة 7 سؤالاً على الجمهور نصه: "إصدار رخصة بناء مقابل رشوة، ماذا ينبغي أن يفعل لتقليص الفساد في المجالس المحلية؟" (القناة 7، 2016).

أمثلة على حالات الفساد في المجالس المحلية:

- في العام 2015 أدين موشيه لحياني رئيس بلدية بت يام بخيانة الائتمان، وحكم بالسجن الفعلي وذلك بعد 11 عامًا من توليه المنصب.

- في العام 2013 تم تقديم لائحة اتهام ضد رئيس بلدية رمات هشارون بتهمة ارتكاب مخالفات مالية وخيانة الائتمان وتسجيل مزيف في وثائق البلدية. (فنريف ،2013).

- في العام 2013 اعتقل رئيس بلدية الخضيرة وموظفون كبار بتهمة تلقي رشا من مقاولين كبار من أجل تقديم عطاءاتهم. (فنريف، 2013).

-في العام 2013 حكم على رئيس بلدية كريات ملاخي ب 250 ساعة عمل في المؤسسات العامة بتهمة التحرش الجنسي ضد اثنتين من سكان المدينة، وبالتدخل في عمل لجنة البناء والتنظيم لصالح مقربيه. (فنريف، 2013).

-في العام 2013 اعتقل رئيس بلدية يهود (العباسية) بتهمة تلقي الرشا من شركة عقارات لتقديم مشاريعها والموافقة عليها. (فنريف، 2013).

السلطات المحلية العربية:

التمييز ضد العرب في الداخل الفلسطيني تمييز شامل لكل المجالات، "إسرائيل" تتصرف نحو مواطنيها ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية بأنها حكومة مواطنيها اليهود والباقي هم على الهامش، السلطات المحلية العربية تواجه عدة صعوبات مثل مستوى التطوير المنخفض بسبب نقص المصادر والميزانيات، ولأن نسبة تحصيل الضرائب منخفضة بسبب الدخل المحدود للمواطنين العرب، وانعدام البنية الاقتصادية المتطورة بسبب قلة المستثمرين العرب، وقلة مدخولات السلطات المحلية العربية، فجباية الضرائب تشكل 20%- 35% من هذه المدخولات، هذا عدا عن مشكلة البلدات غير المعترف بها، وعدم

وجود خرائط هيكلية ومصادرة الأراضي لصالح اليهود أو لأغراض عسكرية. (طاقم تدريس المدنيات، 2016).

الصراع في فلسطين، بالأساس، صراع على الأرض، فالمشروع الصهيوني يؤمن بأن اليهود قد حرروا أرضهم التي أبعدوا منها، وبالتالي فغير اليهود هم المحتلون، وبالتالي فالعرب الذين بقوا في أرضهم في الـ 48، وبالرغم من حصولهم على الجنسية الإسرائيلية، هم شر لابد منه، ويجب التعامل معهم بالحد الأدنى وليس بالمساواة التامة، فهذا المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ينشر معطيات عن الأراضي والتخطيط والبناء فيها ليتم إثبات السياسة العنصرية في التعامل مع المواطنين العرب، بل السياسة الكولونيالية، لأن الأرض، بالأساس، هي ملكية العرب، وتمت مصادرتها منهم، والآن يخصص القسم الأعظم منها للوافدين اليهود، والحجة أن إسرائيل هي الدولة اليهودية.

"إن التخطيط العمراني يحدد شكل الحاضر والمستقبل، فهو الرافعة للتطوير الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن أيضًا أن يستخدم أداة سياسية لتطبيق سياسة السيطرة عن طريق وضع العوائق والهدم والتي تعيق التطور، إن الأرض التي يشغلها العرب 3.4%، بالرغم من أن نسبتهم تبلغ 18% من مجموع السكان، وبالرغم من أن نسبة السكان العرب قد تضاعفت 7 أضعاف، إلا أن نسبة الأرض المخصصة لهم بقيت دون تغيير، ولذلك فإن نسبة الاكتظاظ السكاني في الوسط العربي تعتبر من الأعلى في العالم (654 مترًا مربعًا للفرد العربي) بينما تبلغ للفرد اليهودي 3855 مترًا مربعًا، ويضاف الى ذلك أنه منذ إقامة إسرائيل لم تقم أي مدينة عربية بينما أقيمت 700 مدينة يهودية، وأن المناطق الصناعية المخصصة لليهود هي 4.7 أضعاف ما خصص للعرب، وتعتمد إسرائيل في مصادرة الأرض على قانون المصادرة الموجود منذ الانتداب البريطاني عام 1943، إضافةً إلى ذلك فإسرائيل لاتعترف بالتجمعات العربية البدوية فما يقرب من 90000 بدوي يعيشون في 35 تجمعًا غير معترف به، ولأن التمييز يبدأ من لجنة التخطيط والبناء؛ فإن عد الأعضاء العرب في اللجنة القطرية هو 2 من 35، وفي لجنة تخطيط الشمال الأعضاء العرب 2 من بين 17 رغم أن العرب في الشمال يزيدون عن 50 %" (خوري، 2013)

يقول البروفيسور أسعد غانم، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا: الدولة معنية بالسيطرة على العرب ولذلك هي تسمح بانهيار الحكم المحلي، وعن طريق اللجان المعينة تكفل السيطرة على المؤسسات العربية، وعليه فهي تستعمل الحكم المحلي جهاز سيطرة ومحافظة على الوضع الحالي، ولا تريد له أن يكون سليمًا. (عودة، 2008)

الخلاصة :

يسعى القائمون على اتخاذ القرار في "إسرائيل" إلى نقلها إلى مصاف الدول المتقدمة، والأرقام والأحداث تتكلم عن نفسها، فيخشى المشروع الإسرائيلي من توسيع صلاحيات السلطات المحلية لئلا تتوسع مساحة الفساد، ويبقى عدم وجود دستور واستمرار الصراع مع العرب وتلاشي الانتماء للفكرة الصهيونية هواجس تخيف كل من يسعى لتحقيق الشفافية الإدارية، وتشكل عوائق لاعتبار "إسرائيل" كالدول العظمى، لذا فمن الواضح أن ظاهرة الفساد تتوسع في "إسرائيل"، والتهم الموجهة إلى نتنياهو واحتمالية استقالته دليل على ما نقول، فحتى مع محاولات "إسرائيل" في إظهار نفسها كدولة قانون؛ إلا أن الفساد بات يشكل خطرًا حقيقيًا عليها. وكذلك فإن "إسرائيل" وهي تتصرف ضمن سياسات التمييز العنصري ضد المواطنين العرب بما يتعلق بالبناء والميزانيات ومصادرة الأراضي هي كذلك لا تمت للديمقراطية بصلة، لذا فإن بحث هذا الموضوع يعتبر علامة فارقة في إدعاء "إسرائيل" أنها دولة ديمقراطية، لأن الدولة الديمقراطية تضمن المساواة أمام القانون، وهو الشيء الذي يضمنه الدستور و"إسرائيل" دولة "اللادستور". فالعرب الفلسطينيون وإن كانوا ينتخبون وينتخبون إلى الكنيست إلا أن حقيقة الأمر أنهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، ويمكن أن يكونوا جزءًا من عملية التحرر، فكما أن الاحتلال كان للضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك كان الاحتلال للجليل والمثلث والنقب، لذا ستبقى "إسرائيل" هي "إسرائيل"، دولة اليهود وليست دولة كل مواطنيها، المختلف على شرعية وجودها.

المراجع:

دورون نبوت. (24 كانون اول, 2014). شحيتوت بشلطون همكومي بيسرائل (الفساد في السلطة المحلية في إسرائيل). تم الاسترداد من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: https://www.idi.org.il/parliaments/2926/6411

دورون نبوت. (24 كانون اول, 2013). شحتيتوت بشلطون همكومي بيسرائيل (الفساد في السلطة المحلية في إسرائيل). تم الاسترداد من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: https://www.idi.org.il/parliaments/2926/6411

دورون نبوت. (24 كانون الاول, 2013). هسحيتوت بشلطون هميكومي بيسرائيل (الفساد في السلطات المحلية في إسرائيل). تم الاسترداد من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: https://www.idi.org.il/parliaments/2926/6411

ايلا فنريف. (10 حزيران, 2013). هشحيتوت بشلطون همكومي هي فيراس مدبيك (الفساد في السلطة المحلية هو فيروس معدي). تم الاسترداد من غلوبس: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000851066

شوكي سديه وآشر شخطر. (31 ايار, 2013). 60 راشي رشيوت نمتسئيم بحكيراه (60 من رؤساء السلطات المحلية موجودون في التحقيق). تم الاسترداد من The Marker: http://www.themarker.com/markerweek/1.2034420

عدنه ادتو. (27 كانون الثاني, 2016). بحوت شحيتوت (أقل فساداً). تم الاسترداد من يسرائيل هيوم : http://www.israelhayom.co.il/article/351485

شرون فولبر. (15 ايلول, 2016). مسراد هبنيم بوليم شكيفوت بشلطون هميكومي (وزارة الداخلية تعيق الشفافية في السلطات المحلية). تم الاسترداد من هآرتس: http://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.3068627

اربيه افنيري. (3 تشرين الثاني, 2016). شوحد مكات مديناه (الرشوة ضربة للدولة). تم الاسترداد من هاتار شل اربيه افنيري (موقع اربيه افنيري): http://www.avneri-a.co.il/blogInside.asp?id=894

غاي فيشكين. (16 كانون الثاني, 2014). همخون همبكش لهلحم بشحيتوت (المعهد لمحاربة الفساد). تم الاسترداد من مجلة غلوبس: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000910121

فارلا ايزنكنغ -كنا. (2005). شلطون مركزي فشلطون مكومي (السلطة المركزية والسلطة المحلية). تم الاسترداد من مكتبة ميطح: http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=16459

المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (20 آب, 2012). يحسي هغوملين بين هشلطون همركزي لشلطون همكومي (العلاقات المتبادلة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية). تم الاسترداد من المعهد الاسرائيلي للديمقراطية: https://www.idi.org.il/parliaments/11595/11597

مكتب الإحصاء المركزي. (15 آذار, 2016). حلوكات هعفوداه بين هشلطون همركزي لشلطون همكومي (تقسيم العمل بين السلطة المركزية والسلطة المحلية). تم الاسترداد من موقع الكنيست : http://main.knesset.gov.il/Activity/Info/MMMSummaries19/Local_0.pdf

القناة 7. (12 ايلول, 2016). مه هبترون لسحيتوت (ما الحل للفساد). تم الاسترداد من قناة 7: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/330001

طاقم تدريس المدنيات. (25 ايلول, 2016). السلطات المحلية العربية. تم الاسترداد من تميد ازرحوت: http://citizenship.cet.ac.il/ShowItem.aspx?ItemID=40b3d3b6-2772-4ba0-9c72-d2dbf3c194ee&lang=ARB

رجا خوري. (21 آذار, 2013). مدينيوت هكركعوت-اين مكوم لعرفي م(سياسة الأراضي- لا مكان للعرب). تم الاسترداد من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: https://www.idi.org.il/parliament/4351/6546

نبيل عودة. (20 ايار, 2008). من واقع الجماهير العربية في إسرائيل. تم الاسترداد من ركن السياسة: http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12448